البحوث والدراسات

المستشارون البريطانيون في الكويت (١٩٣٤-١٩٦١)

موسى غضبان الحاتم
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

الملخص:

لم تتوقف الاتصالات والمشاورات بين الكويت وبريطانيا منذ توقيع اتفاقية ١٨٩٩م إلا أنها نحت منحى آخر منذ ظهور النفط وتصدير أول شحنة منه ١٩٤٦م وما تبع ذلك من ارتفاع في الدخول، الأمر الذي أثار اهتمام بريطانيا بالكويت، وذلك للحفاظ على مصالحها في المنطقة عامة وفي الكويت خاصة.

واعتباراً من ثلاثينات القرن الماضي فقد نشطت السياسة البريطانية للحصول على موافقة من الشيخين أحمد الجابر وعبدالله السالم لإيجاد صيغة تسمح لبريطانيا بالإشراف على مالية الدولة، الأمر الذي رفض من قبلهما رغم تلك المحاولات والمناورات المحمومة التي قامت بها بريطانيا لتحقيق هذا الهدف.

ولهذا فقد ألقت هذه المحاولات الضوء على نوعية العلاقة بين الطرفين والتي بدأت تتغير ملامحها منذ ذلك الوقت نظراً للتدخلات البريطانية المتزايدة في شئون الكويت الداخلية مما يتعارض مع جوهر الاتفاقية التي لا تعطيها هذا الحق، فالمساس بالأمور المالية للدولة ومحاولات السيطرة عليها أمر يتنافى مع استقلالها وسيادتها وقد أحسنت القيادة الكويتية صنعاً في صد هذه المحاولات ومن ثم الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها، فالاستقلال السياسي لا بد من أن يقرن بالاستقلال الاقتصادي..

المقدمة:

قبل الحديث عن الاتصالات البريطانية الكويتية فيما يخص مسالة المستشارين، خاصة المستشار المالي، لا بد من إلقاء الضوء على الوضع المالي الكويتي، حيث تم توقيع اتفاقية امتياز النفط سنة ١٩٣٤ والأحوال

- تم تسليم البحث في مايو ٢٠٠٢، وأجيز للنشر في نوفمبر ٢٠٠٢.

الاقتصادية آنذاك، وما هي الشروط التي تم الاتفاق عليها بين الكويت والشركة صاحبة الامتياز حيث شكل هذا الموضوع أساس الاهتمام البريطاني بمالية الكويت.

عقد الامتياز الأول ٢١/١٢/١٩٣٤:

من المعروف أنه تم توقيع امتياز للبحث عن النفط بين الكويت وشركة بريطانية أمريكية مشتركة بعد مباحثات طويلة بدأتها بريطانيا منفردة مع الشيخ أحمد الجابر، ثم دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضاً منفرداً أيضاً، وتقدمت الجهتان بعروض منفردة للشيخ لكنهما وجدا من المناسب توحيد الجهود وإنشاء شركة مشتركة تقدمت إلى الشيخ مفاوضاً وحيداً وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين حصلت بموجبه هذه الشركة (شركة نفط الكويت المحدودة، بعد أن تم الاتفاق مع الشيخ على هذا الاسم بناء على طلبه) على حق امتياز التنقيب واستخراج النفط من أرض الكويت وكانت قيمة العقد النهائية (٤٧٥,٠٠٠ روبية) وبعد البدء بالحفر والتنقيب تكون هناك دفعة مقدارها (١٢٠,٠٠٠ روبية) وبعد ظهور البترول بكميات تجارية تكون هناك دفعة سنوية مقدارها (٢٥٠,٠٠٠ روبية) وكانت مدة الامتياز ٧٥ سنة، وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية لم تكن شاملة لكافة أراضي الكويت ومياهها وإنما تم استثناء بعض المناطق من هذا الاتفاق حيث منحت شركات أخرى يابانية وهولندية وأسبانية امتيازات حق البحث واستخراج النفط فيما بعد.

ويبدو أن اتفاقيات الامتياز الأولى بين الكويت وشركات النفط لم تكن في صالح الكويت، وإنما كانت في صالح هذه الشركات وكان ذلك طبيعياً للأسباب الآتية:

١ – حداثة عهد البترول في الكويت ودول الخليج.

٢ – عدم الإدراك الكامل لأهمية النفط وعائداته.

٣ – الظروف الاقتصادية السيئة التي مرت بها الكويت في فترة الثلاثينات (أزمة عالمية).

وكان من مظاهر هذه الأزمة كساد تجارة اللؤلؤ بسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي وأيضاً مقدمات الحرب العالمية الثانية، فكانت هذه الاتفاقيات طوق النجاة الذي أنقذ الكويت وأخرجها من هذه الأزمة الخانقة حيث بدأت تصدير النفط الكويتي سنة ١٩٤٦ وفق الاتفاقيات سالفة الذكر.

وما بين هذين التاريخين – تاريخ توقيع عقد الامتياز وتاريخ تصدير أول شحنة للنفط وما يلي ذلك – حدثت تطورات كبرى كان اساسها تلك العلاقة بين الكويت وبريطانيا وفقاً لاتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالحماية البريطانية للكويت، وأن الدخول البترولية التي توقعتها بريطانيا منذ الثلاثينات ستظهر بشكل واضح وبحجم لا يتناسب مع النظم المالية الموجودة آنذاك، إذ لم يكن في الكويت تنظيم مالي متطور حتى تأسيس أول مجلس للشورى سنة ١٩٣٨ الذي أصدر أول قانون للإصلاحات في الدولة، ونص هذا القانون على كثير من تلك الإصلاحات، ومنها تنظيم الميزانية، وقد عرّف هذا القانون الميزانية بأنها «تنظيم لجميع واردات البلاد ومصروفاتها وتوجيهها بصورة عادلة»(١).

كل ذلك جعل بريطانيا – حسب وجهة نظرها – صاحبة الحق في الإشراف على مالية الكويت ونظامها الأمني والجمركي، فدخلت من أجل تنفيذ ذلك مع حكام الكويت ابتداء من عهد الشيخ أحمد الجابر وانتهاء بعهد الشيخ عبدالله السالم في محادثات واتصالات مضنية سوف تكشف عنها الصفحات التالية من هذا البحث.

ومنذ عام ١٩٣٩ حاولت بريطانيا، – وبإلحاح شديد – أن تسيطر على مالية الكويت رغم أن اتفاقية ١٨٩٩ لا تعطي لها هذا الحق، وإنما تعطيها فقط حق الاضطلاع بالسياسة الخارجية للدولة.

(١) خالد سليمان العدساني – نصف عام للحكم النيابي في الكويت – مكان الطبع والنشر غير مبين طبعة ١٩٤٧، ص٢٥.

ونظراً للعلاقة الخاصة بين الكويت وبريطانيا ضمن إطار هذه الاتفاقية فإن الشيخ كان يطلب المشورة والنصائح البريطانية فيما يخص الكثير من الشئون الخاصة بالكويت وعلى هذا فقد أصبح طلب الاستشارة من جانب الكويت عرفاً وتقليداً ولم يكن أمراً مفروضاً على الكويت[١].

ومن ثم وقعت مراسلات عديدة بخصوص تعيين مستشار مالي بريطاني لشيخ الكويت، وأوضح المعتمد البريطاني (W.R.HAY) أنه استمع إلى هذه الآراء: أي تعيين مستشار مالي بريطاني للشيخ ولكن لم تصله بعد تعليمات محددة بهذا الشأن[٢]. وقد أجابه رئيس المعتمدين في الخليج في البحرين (C.J.BRIOR) بأنه متعاطف تماماً بالنسبة لهذا التعيين ولكن شيخ الكويت لم يبد حاجة إلى ذلك المستشار، كما أضاف رئيس المعتمدين أن الوقت الحالي غير ملائم للضغط على الشيخ لقبول المستشار خاصة أن الحرب العالمية الثانية تزداد عنفاً ومن الأفضل اختيار ضابط مناسب لهذه الوظيفة بعد انتهاء الحرب وازدياد دخول الكويت من البترول وعندما تكون الحاجة في ذلك الوقت ماسة لمستشار مالي[٣]، وقد بدأت الدراسات منذ ذلك الوقت في البحث عن شخص يصلح لهذا المنصب، وقد برز من بين المرشحين في يونيو سنة ١٩٤٠ (HOGG) الذي كان قبل ذلك مستشاراً مالياً لحكومة العراق وتصور الوثيقة البريطانية أن (HOGG) هذا كان

---

(١) د. نجاة عبدالقادر الجاسم – العلاقات الكويتية البريطانية دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية، إصدار المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٣٧، السنة العاشرة ١٩٩٠، ص١٧٨.

(٢) I.O.R E/15/5/213 EXTENAL AFF AIRS DEP. NEW DELHI D.O NO. F-GN/39 W.R HAY TOC. G, PRIOR CONS, GEN.BUSHIRE 16. OCT. 1939.

(٣) I.O.R R/15/5/213 OFFICE OF POLITICAL RES. KUWAIT D.O. NO. C/693 PRION TO HAY QTH NOV. 1939.

شخصاً ملائماً لوظيفة المستشار، لأنه يعرف اللغة العربية تماماً، كما طالبت الوثيقة بعرض الموضوع على شيخ الكويت(١).

وقد برز اقتراح آخر هو أنه يجب عرض عدة أسماء على الشيخ لاختيار أحدها وليس اسماً واحداً حتى لا يبدو أن هناك ضغطاً لاختيار اسم معين(٢) ولكن السفارة البريطانية في بغداد أبلغت المعتمد البريطاني في الكويت بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتعيين مستشار مالي بريطاني لشيخ الكويت لأن دخول الكويت لم ترتفع بعد، ولهذا رأت بريطانيا تأجيل المحاولات البريطانية للسيطرة على مالية الكويت إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية(٣). وفي تلك الفترة كانت مهمة إدارة الأمور المالية قد أوكلها الشيخ أحمد الجابر لعبدالله السالم الذي فوض بدوره شقيقه فهد السالم للإشراف عليها، وقد اتصل المعتمد البريطاني بالأخير لجس النبض بالنسبة لتعيين المستشار المالي البريطاني للكويت، لكن الحاكم أبلغ المعتمد البريطاني أن مالية الدولة تسير على أسس سليمة وأنه من الأفضل أن يدير العرب شئونهم المالية طبقاً لخبراتهم، فعلق المعتمد البريطاني بأنه ستكون هناك حاجة لخبير في الشئون المالية بمجرد أن تبدأ شركة البترول عمليات البحث والتنقيب والتصدير فيما بعد بشكل ضخم في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية(٤).

---

(١) I.O.R R/15/5/213 ORIGINATIONFILE NO. 4/13-A ''TEACHNICAL EDUCATION'' EXTNECXT FROM D.O. LETTER NO, C/294 TO D.R BUSHIRE 20, JUNR, 1940.

(٢) I.O.R R/15/5/213 CONF. F.O. NO C/360 425. P.A.KUWAIT TO W.E HOASTON - BASWALL - BRITISH EMB. BAGHDAD, 30 JULY 1940.

(٣) I.O.R R/15/5/233 CNF. NO. C. 447. 4/23 POLIT. AGENCY-KUWAIT TO C.G PROIN, POLI,. RES. P. GULF, BUSHIRE 28, OCT, 1940.

(٤) I.O.R R/15/5/213 NO.. 683 FROM POLI. AGENCY-KUWAIT TO POLI, RES SHRAZ 16 SEP. 1944.

في سنة ١٩٤٦ وفي وثيقة مطولة من المعتمد البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي في بوشهر أوضح المعتمد البريطاني – بعد مقابلة مع حاكم الكويت – أن الشيخ قد صرح بأنه سيشرف شخصياً على مالية الكويت وسيرأس الإدارة المالية في حالة غياب عبدالله السالم ويبدو أن الحاكم كان يحاول جاهداً منع بريطانيا من فرض وصياتها المالية على دولته، ولكن المعتمد البريطاني استخلص في نهاية الحديث من أن إشراف الشيخ على المالية سيكون اسمياً فقط.

ويشير تقرير المعتمد البريطاني أنه منذ مايو ١٩٤٦ كانت الكويت تتسلم ٤٠٠,٠٠٠ ريال شهرياً دخولاً بترولية كما يشير إلى أهمية وجود خبير في الشئون المالية، لأن هذا الدخل سيزيد مع الوقت، وأعرب المعتمد البريطاني عن اعتقاده أن الشيخ سوف يوافق، لأن المسئوليات المالية هي أكبر من قدرات أي فرد من أفراد أسرته، ولكن المعتمد البريطاني أوضح «أيضاً أن الشيخ يجد أنه من العار تعيين مستشار مالي أجنبي على مسئوليته الخاصة وأن هذا سيظهر للشعب الكويتي بأن هذا التعيين إنما يتم بناء على الضغط البريطاني»، فما هي الاعتراضات، أو ما هي شروط تعيين هذا المستشار الإنجليزي من وجهة نظر بريطانيا:

أولاً: يجب أن يكون المرشح لهذا المنصب مؤهلاً تماماً لممارسة الشئون المالية «وأنه مما يدمر مكانتنا – أي إنجلترا – ألا يكون الرجل المعين بصوفه مستشاراً مالياً خبيراً مالياً قبل ذلك».

ثانياً: لا بد أن يعرف اللغة العربية نطقاً وكتابة.

ثالثاً: يجب أن يكون المرشح البريطاني للمنصب مستعداً لأن يعيش على النمط العربي لأنه لا يوجد في الكويت في ذلك الحين تجهيزات أوروبية.

ويبرز المعتمد البريطاني فكرة جديدة فهو يرى أن مصالح بريطانيا والكويت يمكن الحفاظ عليها بتعيين مستشار مالي مصري أو سوري بشرط

أن يكون المرشح من هاتين الدولتين مستعداً لتنفيذ الرغبات البريطانية وأنه يجب أن يكون هذا المرشح مدعماً بالمؤهلات المطلوبة(١) ومن السهل تدبير المكائد لهذا المستشار المصري أو السوري حتى ينهي عقده، وبالتالي يتم تعيين مستشار بريطاني وذلك بدلاً من «إقحام أنفسنا في مشكلات مع الكويت منذ البداية» وأنهى المعتمد البريطاني مراسلته بأنه إذا حاز الموافقة على هذه الاقتراحات فسوف يضغط على الأمير حتى لا يسمح لفهد السالم بالحصول على الإشراف على دائرة المالية(٢).

وفي محاولة من الشيخ للتخلص من ضغط المعتمد البريطاني في محاولاته المستمرة لتحقيق الإشراف البريطاني على مالية الكويت، طلب الشيخ أن ترسل بريطانيا إليه كتاباً بدلاً من الكلام الشفوي وذلك للحصول على موافقة مجلس الشورى بخصوص تعيين المستشار المالي، ونتيجة لذلك فقد أرسل رئيس المعتمدين في الخليج في البحرين خطاباً يتضمن أيضاً بعض الأسماء المرشحة لهذه الوظيفة(٣).

وقد أوضح المعتمد البريطاني للمقيم السياسي أنه سيخاطب الحاكم بناء على التعليمات الصادرة إليه ويوضح له أن تعيين المستشار سيكون من صالح الكويت(٤). وقد استخلص المعتمد البريطاني في الكويت أن السبب في أن الشيخ لا يود إقحام نفسه بالنسبة للهيمنة البريطانية على مالية الكويت،

---

(١) I.O.R R/15/5/213 NO. C/367 CONF, POLIT. AGENCY KUWAIT TO THE HON, ULE COLONEL W.E. HAY POLI. RES. IN THE P.G. BUSHIRE 4TH JUN, 1946.

(٢) I.O.R R/15/5/213 CONF. F.O NO C/423 POLIT. RES P,. GULF BBAHRAIN TO MAJOR M.P.O.C. TANDY, O, AGENT. KUWAIT 7TH JULY, 1946.

(٣) I.O.R R/15/5/213 CONF. NO. 066-S P. GULF RES. BAHRAIN TO MAJOR TANDY P. AGEN KUWAIT 3 NOV 1946.

(٤) I.O.R R/15/5/213 TELG. NO. 18 FROM POL. KUWAIT TO RES. BAHRAIN 5, JAN, 1947.

وأنه غير متأكد بأن هذا الاقتراح ستوافق عليه أغلبية مجلس الشورى، ولكن المقيم السياسي في البحرين أوضح أن الحكومة البريطانية مهتمة تماماً بالنسبة لاتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لضمان تعيين مستشار مالي في الكويت فيقول «لقد اقترحت على الحكومة البريطانية أنني أثناء زيارتي القادمة للكويت سأبحث مع الشيخ بالتفصيل مسألة المستشار وأن أقدم له نصيحة شفوية وأن أبلغه إذا لزم الأمر بأنني أتصرف بتعليمات من الحكومة البريطانية» وعبر المقيم السياسي عن تخوفه من أن هذا الضغط على الشيخ من أجل تعيين مستشار مالي بريطاني قد يعطي الفرصة للعناصر المعادية للإنجليز في العالم العربي لمهاجمة السياسة الإنجليزية على أساس التدخل غير القانوني في الشئون الداخلية للكويت، وقد طلب المقيم السياسي رأي المعتمد البريطاني في هذه الأمور حتى يمكن أن يستطلع رأي الحكومة البريطانية قبل زيارته للكويت، وقد أفاد المعتمد في معرض رده أنه من الخطأ محاولة الاندفاع والضغط الشديد على الشيخ بالنسبة لهذه المسألة، وأن الخطوة التالية يجب أن تكون تقديم قائمة بأسماء المرشحين إلى الشيخ مع بياناتهم التفصيلية ومؤهلاتهم[١].

ونتيجة لذلك فقد اتصل المقيم السياسي بالحكومة البريطانية في نوفمبر ١٩٤٧ وأوضح أن الشيخ قد وصل إلى قرار لتعيين ضابط إنجليزي لإدارة الأمور المالية والجمارك وأنه سوف يعرض في زيارته القادمة بعض الأسماء المرشحة، ويبدو أن شخصاً يدعى مستر (SAVIDGE) كان أقوى المرشحين لهذا المنصب[٢]. إن الدخول البترولية كان مقدراً لها أن تصل إلى ٣,٥ مليون جنيه إسترليني ١٩٥٠ ثم إلى حوالي ٥ مليون جنيه إسترليني ١٩٥٢، هذا بالإضافة إلى أن هنانك دخلاً كبيراً سيعود على الشيخ من

(١) I.O.R R/15/5/213 NO. 1101 TELGRAM FROM REPGU BAHRAIN 13, JAN, 1947.

(٢) I.O.R R/15/5/213 NO. C 37 CONF, FEL. FROM P. KUWAIT REPGU BAHRAIN 5, NOV, 1947.

حقوقه في المنطقة المحايدة، ومن الطبيعي أن يخصص جزء من هذه الدخول لتحسين الإدارة والخدمات العامة والمصالح الأخرى، وقد استخلص المقيم السياسي أن هذا الدخل الضخم سيؤدي إلى تقدم عظيم، ولن تجد حكومة الكويت نفسها قادرة على مواجهة هذه الأمور بنجاح دون مساعدة من مدير قادر وخبير في الأمور المالية أي أن الاعتبارات الخاصة بأهمية الإشراف المالي البريطاني على الكويت هي لتلافي سوء الإدارة أو لتلافي بعض الأنشطة الشيوعية في المنطقة، وهذا الدعاء يتكرر من الاستعمار البريطاني عند محاولته السيطرة على الدول الأخرى، أي ربط أي مقاومة لمخططات الاستعمار بأنها من جانب الشيوعيين(١) كما سيأتي معنا.

ومن ناحية أخرى فإن مجيء العمالة الأجنبية بشكل ضخم في فروع الإدارة المختلفة وخصوصاً في تنظيمات الشرطة، جعل من الضروري أن يعين الشيخ أفراداً بريطانيين في قوة الشرطة الكويتية كما هو الحال في البحرين، على أنه من الصعوبات المحتملة وقوف الشيخ عبدالله السالم وبعض العناصر الأخرى ضد تعيين خبراء مالية وشرطة إنجليز، وأنه من الأفضل محاولة الحصول على تعاون الشيخ عبدالله السالم مع السياسة البريطانية، وفي هذه الأثناء فقد برزت إلى السطح من جديد – طبقاً لكلمات المعتمد البريطاني في الكويت – آراء جديدة، فقد أبلغ الحاكم المعتمد البريطاني أن بلاده في حاجة بالفعل إلى خبراء في المالية والجمارك والشرطة وأنه يسعده وصول قوائم بأسماء المرشحين بينما عبر المعتمد البريطاني عن اعتقاده أن الشيخ في حاجة إلى ضباط شرطة للتدريب وليس للأغراض الإدارية، وطلب المعتمد من بريطانيا ترشيح أسماء لهذه الأفرع الثلاثة(٢). وقد أسعد هذا

(١) I.O.R R/15/5/213 TELEG. NO 1118 FROM P. RES BAHRAIN TO COMMON WELTH, RELATIONS OFFICE, LONDON, 7TH JAN, 1947.

(٢) I.O.R R/15/.5/213 NO. T/160 CONF, TELEG. FROM P, RES KUWAIT TO WELTH REDATION OFFICE, LONDON 16H, NOV, 1947.

الطلب الساسة الإنجليز بل إن حكومة لندن ذاتها أسعدها أن يفكر الشيخ في الاستعانة بمستشارين إنجليز في الإدارات الهامة للحكومة، وأنها ستبذل قصارى جهدها لترشيح أفضل العناصر لهذه الوظائف، بل واقترح المعتمد البريطاني إضافة مستشار هندسي بعد تعقد الأمور في الدولة(١). وبحث المعتمد البريطاني هذا الأمر مع الشيخ، وأوضح أن الأخير لن يوافق على تعيين ثلاثة أو أربعة مستشارين إنجليز دفعة واحدة وأنه من الأفضل أن تركز السياسة البريطانية على تعيين المستشار المالي باعتبار أن هذا المستشار المالي سيصبح له الهيمنة الفعلية على مقدرات الكويت المالية، أما بالنسبة لشروط تعيين هذا المستشار فإنه من الأفضل الاستعانة بالشروط التي تم بموجبها تعيين مستشار مالي في مسقط، وتتلخص هذه الشروط في أن المرتب كان ألفي ريال معفاة من الضرائب كما أنه تم منح المستشار منزلاً بالإضافة إلى أن أجرة السفر كانت على نفقة مسقط وكان يحوز على رعاية طبية وعطلة ستة أسابيع كل سنة كما كان له الحق في مرتب شهر عن كل سنة خدمة ومدة العقد ثلاث سنوات(٢).

وقد أبلغ المعتمد البريطاني في الكويت الحاكم بفحوى هذه الشروط وأوضح أنها يمكن أن تندرج على المستشارين المزمع التعاقد معهم للمالية والشرطة والجمارك، وعلق المعتمد البريطاني على ذلك بأنه يمكن زيادة المرتب قليلاً لأن مستوى المعيشة في الكويت أكثر ارتفاعاً منها في مسقط(٣).

---

(١) I.O.R R/15/5/213 TELEY, NO. 14366 S (6) FROM SECROL LONDON TORE - PGU. BAHRAIN NO 14365 REPEATED POLIT. KUWAIT 23RD NOV, 1947.

(٢) I.O.R R/15/5/213 COPY TO P. TRS EXPRESS LETTER NO,. C/160 FEROM SD/- JCRONING FOR SECRETARY POLI. RES P. GULF TO RETAXANDUM, LONDON, 28TH MAY, 1946.

(٣) I.O.R 15/5/213 NO. C 3211 CONF, FROM POL. AGENCY KUWAIT TO HIS HIGHNESS SHAIKH AHMED AL JAPER, RULER OF KUWAIT 8, DEC,. 1947.

ولكن ما هي ردود الفعل المتوقعة إذا ما حضر هؤلاء المستشارون إلى الكويت؟ يرى المعتمد البريطاني في تقرير له مرفوع إلى المقيم السياسي في البحرين أن الرأي العام الكويتي سيختلف حول هذه المسالة فربما يكون هناك من سيرحب بهذه الفكرة لكن بعض أفراد الأسرة الحاكمة والمثقفين والطلاب سيعتبرون هذا التعيين تدعيماً للاستعمار البريطاني وإهانة لقدرة الكويتيين في هذا الشأن، كما أن بعض الموظفين قد يرون أنهم أحق بهذا المنصب كما أن بعض منافسي الشيخ لا يودون هذا التعيين لأنه سيؤدي إلى ازدياد سلطات الشيخ، ويبدو أن الشيخ كان متردداً بالنسبة لمسألة الخبراء، حتى أنه في مقابلة له مع المقيم السياسي في مايو سنة ١٩٤٨ أبلغه أن الصحف العراقية قد أوضحت في مقالاتها أن تعيين مستشارين بريطانيين في الكويت إنما هو عمل يتعارض مع جوهر الاستقلال، بل إن إحدى الصحف العراقية كتبت مقالة مطولة عن الاستقلال مشيرة إلى موضوع هؤلاء المستشارين وكلذ فإن الشيخ تعلل أيضاً بأن عبدالعزيز آل سعود سوف ينتقده إذا ما عين مستشاراً مالياً بريطانياً «وأنه في هذه المرحلة لا يود مواجهة انتقادات داخلية وخارجية بخصوص هذا المسألة»[١].

وبعد نحو شهرين أي في يوليو وفي مقابلة بين المعتمد والشيخ تساءل المعتمد عن ذلك الموضوع الذي طال به الأمد وركز المعتمد كلامه على نقص الأطر في المالية وصعوبة الأمر بالنسبة للشيخ عبدالله المبارك في التعامل مع الأوروبيين في المدينة نظراً للنقص في الاتصالات بين المسئولين عن الأمن في شركة النفط وبين الشرطة الكويتية فإن المعتمد البريطاني يرى أن الحل بالنسبة للاحتكاكات بين الشرطة والشركة هو في تدعيم ثقة الشركة في كفاءة الشرطة الكويتية ويقرر المعتمد «أنه يجب أن

(١) I.O.R 15/5/213, 53/113 CONF FROM P. GULF RES. BAHRAIN TO, F.O WITHALL S.W.I 18 MAY 1948.

يخصص ضابط شرطة بريطاني لمدينة الأحمدي ليشرف على الأمن هناك كما أن هناك حاجة إلى ضابط بريطاني آخر في الكويت لإدارة المباحث.

ويقترح أيضاً ضابطاً أو اثنين للجوازات والهجرة والإدارة العامة «وإذا لم تتم الموافقة على ذلك فإنني ألح على وجود ضابط إنجليزي في شرطة الأحمدي»[١]. وقد وافق المقيم السياسي على تلك المقترحات، وأن على الشركة أن تؤمن المنطقة التابعة لها وإذا تم ذلك فعلاً فإنه لا بد من «بذل المحاولات لتحديد مسئوليات الشرطة الكويتية داخل منطقة الشركة» كما اقترح المقيم السياسي على وزارة الخارجية البريطانية أن تصدر تعليماته بأن يقوم المعتمد البريطاني في الكويت بالضغط على الحاكم لاتخاذ إجراءات بالنسبة لتعيين الضباط الإنجليز في الشرطة الكويتية، وفي لقاء تم بين الشيخ والمعتمد البريطاني في يونيو ١٩٥٠ بخصوص هذه المسألة استخلص المعتمد البريطاني أن الشرطة تحت إمارة عبدالله المبارك، ولم يوافق الشيخ على اقتراح تعيين بعض الضباط البريطانيين في الشرطة الكويتية، وإن كان قد أعطى بعض الإشارات إلى أن الشرطة الكويتية تمارس أعمالها بنشاط، ولقد كان المعتمد البريطاني يطلب من الشركة تقديم شكوى بهذا الشأن «وفي رأيي أن عرض الموضوع على الشيخ بدون شكوى من الشركة سيجعلنا وكأننا نتدخل في شئونه بطريقة غير مرغوب فيها»، وفي نهاية المقابلة أبلغ الشيخ المعتمد البريطاني بأنه لا يستطيع الموافقة على آراء وزارة الخارجية كما أوضح المعتمد أنه من الصعب أيضاً فرض الأمر بالقوة[٢].

أما بالنسبة لتعيين الأجانب فهم يفضلون أن يكونوا من الشرق الأوسط ومن المسلمين وهم قلقون بالنسبة لتقبل الآراء والأفكار الغربية وإن كانوا

---

(١) F.O 96/29/50 G. CONF. P.A KUWAIT TO SIR RUPERT BRITISH RES. BAHRAIN MAY, 20, 1950.

(٢) P.A KUWAIT 11TH JUNE 1950 CONF NO. 96/41/60 EA. 641/9 FROM HAY, P.R. BAHRAIN TO P.A KUWAIT.

يتقبلون التطور التكنولوجي الغربي، واستشف المعتمد البريطاني أن الضغط المستمر على الشيخ سوف يثمر عن موافقته على تعيين المستشارين البريطانيين وذلك بسبب حاجة الكويت بالفعل إلى خبراء فعلاً في الشرطة بأفرعها وخاصة في قطاع المرور، لأن الدخول من النفط زادت من عدد السيارات والشاحنات الأمريكية الضخمة(١). ومن مراسلة لوزارة الخارجية البريطانية بخصوص هذه المسألة (المستشارين) فإن التحليل لهذه المراسلة يقودنا إلى القول بأن النقد الذي سوف يوجه للشيخ في داخل إمارته هو أمر متوقع، ولكن الخارجية البريطانية أبرزت شكوكها بالنسبة لأي نقد خارجي، وقد كشرت الخارجية البريطانية عن أنيابها عندما أبلغت المقيم السياسي في البحرين «إذا شعرت بأن مسألة النقد الداخلي هي مجرد مماطلة من الشيخ فاضغط وهدد الشيخ بقوة لأن مسئولياتنا تتطلب تعيين مستشارين إنجليز في الكويت وبدون أي تأخير، أما بالنسبة لنوعية هؤلاء المستشارين فإننا نلح على مستشارين للمالية والشرطة مع تأكيد أن المستشار المالي هو الأهم(٢).

وفي ١٤ مايو سنة ١٩٤٩ التقى المستر بروز المندوب البريطاني عن المقيم السياسي بالشيخ وأشار إلى تزايد خطر الشيوعية في المنطقة وأن ذلك يحتاج إلى جهاز شرطة قوي يتعامل مع عملاء الشيوعية، هذا بالإضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والقضاء على مظاهر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية كل هذه الأمور يمكن أن توقف الانتشار الشيوعي في الكويت، وقد اعترض الشيخ موضحاً بأنه عين في قوات الأمن بعض أفراد من قوات الشرطة الفلسطينية السابقين، وأنه يرحب بأية معلومات عن الشيوعية في بلاده ولكن المستر (بروز) انتقل إلى الكلام عن إصلاح الإدارة بهدف رفع

(١) I.O.R 15/5/213 R/C4/25 FROM POLI, KUWAIT TO SIR R. HAY P.R.P. GULF BAHRAIN 24 JAN, 1949.

(٢) I.O.R F.O.E 15065/91 CONF. TO SIR R. HAY BAHRAIN 9 DEC, 1948.

مستوى المعيشة للعاملين واقترح على الشيخ أن يضع خططاً للإنفاق على الدولة ولعدة سنوات قادمة بما يتلاءم مع الدخول المتوقعة للدولة من تدفق البترول، وهنا تساءل الشيخ بذكاء «هل نتحدث عن الشيوعية أو عن المالية»[١].

وواضح هنا أن هذا الممثل البريطاني قد أرسل لتدعيم الأفكار البريطانية بخصوص المستشارين وتحقيق ما لم يستطع المعتمد البريطاني تحقيقه فهو يحاول أن يجر الشيخ من نقطة إلى نقطة وبأسلوب جديد من الأمن وانتشار الشيوعية في الشرق الأوسط وتهديد الكويت بها ثم انتقل رويداً رويداً إلى مسألة السيطرة البريطانية على مالية الكويت، وقد أجاب المستر (بروز) عن تساؤل الشيخ بأن الشيوعية والإصلاحات في الإدارة طبقاً لخبرات الحكومة البريطانية – أجزاء لمشكلة واحدة – وواضح هنا عدم الربط في كلمة الممثل البريطاني، على أية حال أوضح الشيخ أنه طول حياته يبذل جهده من أجل تحسين أحوال شعبه (وأن أي إنسان يعرف تماماً كم كانت الكويت صغيرة وكم كانت فقيرة في المصادر المادية وأنه يستطيع أن يرى الآن كم هي مزدهرة وحينئذ سيقرر مدى نجاحنا) كما ركز الشيخ على نقطة خطيرة وقانونية وهي أن الحكومة البريطانية هي المسئولة عن الشئون الخارجية بمقتضى معاهدة سنة ١٨٩٩، وأن بريطانيا لم تتدخل في الشئون الداخلية منذ ذلك التاريخ وأنه يأمل في أن الحكومة البريطانية لا تفكر في تغيير سياستها، فأشار المستر (بروز) إلى أن وجود كميات ضخمة من المال في دولة صغيرة كالكويت قد يثير لدى الفقراء من شعبها الحقد ضد الشيخ والغيرة لدى الدول المجاورة، ولكن الشيخ في محاولة منه لإبعاد التدخل البريطاني في أموره الداخلية أوضح أنه يوجه الأموال الناجمة عن تدفق البترول للإصلاحات الاجتماعية لتحسين أوضاع أفراد المجتمع ككل

(١) I.O.E F.OE 15065/91 CONF. TO SIR R.HAY BAHRAIN Q. DEC. 1948.

وأن الشيخ سوف «يقبل تماماً المشورة البريطانية في الشئون الخارجية ولكنه يقود بنفسه شئونه الداخلية» ويبدو أن الشيخ ازدادت حدته مع الممثل البريطاني في حين أوضح له بصراحة «إذا كانت الحكومة البريطانية تريد الاستيلاء على أموالنا فعليها أن تقول ذلك بصراحة» وهنا تراجع المستر (بروز) وأوضح أن هذه ليست نية الحكومة البريطانية وأنها تود فقط المساعدة في مواجهة مشكلة مشتركة، فأجاب الشيخ بأنه يبحث دائماً عن المشورة البريطانية في شخص المعتمد البريطاني عندما يكون في حاجة إلى ذلك، وأوضح أن الشيخ طيلة هذه المقابلة لم يقتنع بالادعاءات البريطانية بالربط بين انتشار الشيوعية وتحسين الإدارة في الكويت(١).

كان ذلك في نهاية الأربعينيات حيث توفي الشيخ أحمد الجابر في ديسمبر سنة ١٩٥٠ وتسلم الشيخ عبدالله السالم دفة الحكم في الكويت فتقدم إليه البريطانيون بمطالب ثلاثة هي:

١ – أن يعين خبراء بريطانيين.

٢ – أن يعين ولياً للعهد.

٣ – أن يقوم بطرد السكرتير الخاص للحاكم السابق(٢).

وهكذا تبدو أهمية تعيين مستشارين في الكويت بالنسبة لبريطانيا خاصة في العهد الجديد تتضمن استمرار تحقيق هذه الفكرة التي سعت إليها منذ حكم الشيخ أحمد الجابر، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الدخول البترولية في الازدياد، وبدأت مرحلة تعديل شروط الامتياز وكذلك سن الضرائب مع استمرار المحاولات البريطانية حتى مع العهد الجديد للسيطرة على الأمور المالية في الكويت.

---

(١) I.O.R 15/5/213 NO. 4/43, 4/25, 38/11 NOTE TO MR. BURRONS INTER-NEW WITH HIS HIGHESS. 14, MAY, 1948.

(٢) د. غانم النجار (التطور السياسي في الكويت) دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت سنة ١٩٩٤، ص٣٠.

لم يكن الشيخ عبدالله السالم غائباً عن مسرح هذه الاتصالات فهو قبل أن يتسلم زمام الحكم كان مديراً للمالية وعاصر مراحل توقيع الامتياز، وكذلك تصدير أول شحنة للنفط، وكان متابعاً لعمليات الاستخراج والتصدير بل وحتى مستوى الدخل الناتج من عمليات تصدير النفط والتي لم تكن آثارها قد بدأت بشكل كبير، لأن الفترة بين تصدير النفط وتسلم عبدالله السالم الحكم في الكويت لم تكن تكفي للحكم على أن ما يجري كان في صالح الكويت ولكن بدا واضحاً أن فترة حكم الشيخ عبدالله السالم قد امتازت بارتفاع دخول الدولة من النفط لسببين:

أ – إجراء المفاوضات الخاصة بتعديل شروط اتفاقية سنة ١٩٣٤ وقد أظهر ذلك قدرة الشيخ التفاوضية التي أدت إلى الحصول على مكاسب هامة.

ب – التغيرات التي طرأت على اتفاقيات النفط في الدول المجاورة كالعراق وإيران واستفادته من هذه التغيرات لصالح بلده[١].

على أنه ومنذ بداية الخمسينيات فإن الدخول من النفط آنذاك قد بدأت آثارها بالظهور، وقد استغلت الشركة صاحبة الامتياز فترة السنوات الأربع تلك لتقوم بعملية ضخ كبيرة من آبار النفط، الأمر الذي جعل الشيخ عبدالله السالم يبدأ مفاوضات لإجراء بعض التعديلات على بعض بنود الاتفاقيات، أو إضافة مواد جديدة وقوانين أخرى بغية رفع الدخل من النفط، وقد لعبت عدة أسباب لتحقيق هذا الأمر وهي:

١ – إن الكميات المستخرجة لا تتناسب مع حجم الدخل منها أسوة بما تحصل عليه الدول المجاورة من دخول.

٢ – الشعور القومي في المنطقة حتم ضرورة الحصول على أكبر مكاسب من الثروة الوطنية ومطالبة بعض الكويتيين بضرورة الاستفادة من هذه الثروة والحصول على عائدات أكبر مما هي عليه أسوة بما حصل عليه

(١) د. غانم النجار، مرجع سابق، ص٣٠.

ملك السعودية على أساس مبدأ المناصفة وكذلك حصول شركة نفط العراق على شروط معدلة.

٣ – تزايد الطلب على النفط بوصفه طاقة هامة برزت أهميتها إبان الحرب العالمية الثانية وذلك لتغطية احتياجات الحرب وأيضاً مرحلة ما بعد الحرب.

التعديلات التي أجريت على اتفاقيات النفط الأولى:

بدأ التعديل الأول على شروط الامتياز سنة ١٩٥١ بين الشيخ وشركة نفط الكويت المحدودة وقد اشتمل على:

١ – إقرار مبدأ المناصفة.

٢ – حددت فترة الامتياز بسبعة عشر عاماً فقط.

٣ – تتنازل الشركة عن حقها في التنقيب بالجزر الكويتية(١).

٤ – تتعهد الشركة بالمساهمة في تعليم بعض الكويتيين (ما يعادل ٤٥٠٠٠ جنيه إسترليني)(٢).

٥ – تتعهد الشركة بدفع ضريبة الدخل بواقع ٥٪ من دخل الشركة الصافي.

والواقع أن مسألة التعديلات هذه تعود إلى سنة ١٩٥٠ عندما أبلغ الشيخ شركة نفط الكويت المحدودة في يوليو سنة ١٩٥٠ بضرورة رفع حصته من عوائد الشركة، وقد نقل هذا الطلب إلى رئاسة الشركة في لندن عن طريق السيد (M. KEMP) وكان هذا الطلب بداية لمرحلة التغيرات التي طرأت على بنود الاتفاقية، بل وانسحب ذلك فيما بعد على كافة الاتفاقيات الأخرى التي عقدت بين الكويت وباقي الشركات وقد أثير هذا الموضوع أيضاً في إبريل سنة ١٩٥١ مع المستر (COOPER) نائب مدير عام الشركة

(١) PER. GULF HISTORICAL SUMMRISE 1928-53 KUWAIT ANNUAL REPORTS.

(٢) RECORDS OF KUWAIT VOLUME 5 PETRULUME AFFAIRS H.M. POLITICAL AGENT KUWAIT ON 30TH DEC. 1951. BETWEEN HIS HIGHNESS SHAIKH ABDULLAH AL SALIM AL SABAH AND D'AVCY KUWAIT COPM. LIMITED.

عندما زار الكويت، وقد أبلغ الأخير الشيخ أن الموضوع يدرس بعناية في إنجلترا وأن محادثات تجرى بشأنه وأنه ربما يكون الآن في مراحله النهائية هذا ما يخص التعديلات التي أجريت على اتفاقيات عقد الامتياز، ولكن ثمة ضرائب أخرى سنها الشيخ في بداية الخمسينيات وسأكتفى بذكر اثنين منها:

١ – **ضريبة الدخل:** وهذه الضريبة تحسب على أساس الربح الصافي وتم وضعها ١٩٥٣.

٢ – **ضريبة تنفيق العوائد:** تم وضع هذه الضريبة في ١٩٥٥ وهي خاصة بالنفط المستخرج حيث تنص على «إلزام شركة نفط الكويت المحدودة بأن تدفع رسوماً للامتياز بواقع ١٢,٥٪ من السعر المعلن للنفط الخام المستخرج».

وحقيقة أن هذه التعديلات أحدثت نقاشاً مطولاً بين الشيخ وشركات البترول، حيث طالبت هذه الشركات بأن يتنانسب هذا التعديل مع قوانين الضرائب في كل من إنجلترا وأمريكا، وقد برزت بعض الصعوبات أمام هذه الشركات في مسألة كيفية دفع الضرائب المتوقع فرضها من قبل الكويت، وكذلك مسألة إعفاء الشيخ للشركات التي تعمل بواسطة وكلاء محليين من هذه الضرائب(١). لقد أصر الشيخ على أن تشمل هذه الضرائب جميع الشركات الأجنبية غير المستثناة سواء بترولية أو تجارية بما في ذلك البنك البريطاني للشرق الأوسط وشركة الخليج للهندسة، وقد برزت محاولات من بريطانيا لتقليل الضريبة على هذا البنك، حيث طلب مدير الفرع السيد (WILLESRELLY) إعفاء هذا الفرع أو تخفيض النسبة، وحقيقة فإن الوثائق البريطانية تذكر أن هذا البنك كان الأكثر تضرراً من قانون الضريبة الجديد، لأن عليه أن يدفع أكثر من ٤٥٠٠٠ جنيه إسترليني أي ما يعادل (٣٠٪ من

(١) I.O.R 371 182097 XC 156082 NO. 22.

أرباحه)، وعلى هذا الأساس فإن الشركات أصبحت بموجب هذا التعديل وحتى البنوك أيضاً تخضع لقوانين الضريبة فيما يتصل بالدخل، وأدى ذلك حتماً إلى زيادة دخول الكويت من الشركات البترولية أو الشركات الأخرى العاملة فيها، وعندما سئل الشيخ عن ذلك أجاب قائلاً «إن من يعمل هنا في الكويت عليه أن يدفع الضرائب المقررة حتى آخر تعديل طرأ عليها»(١).

لقد شهدت فترة الخمسينيات من القرن الماضي تطورات كبرى فيما يخص ارتفاع الدخل من البترول والضرائب في الكويت، مما جعل بريطانيا تبدأ بملاحظة هذه الدخول ومتابعتها لحرصها على أن تكون صاحبة اليد والرأي فيها، فأدى ذلك إلى استمرار المحاولات المختلفة للسيطرة على المقدرات المالية للكويت من خلال تعيين مستشار مالي ومستشار للشرطة والجمارك وتقديم المشورة لحاكم الكويت في هذا الجانب هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن تعيين أي مستشار في أي فرع من فروع الإدارة في الكويت سيسهل مسألة تعيين المستشار المالي، وهو بيت القصيد والهدف الذي تسعى بريطانيا لتحقيقه ولهذا فإنها استمرت حتى في العهد الجديد في محاولاتها لتعيين مستشار مالي، ولقد عبرت بريطانيا أكثر من مرة وفي تلك الفترة عن تخوفها من التقدم الذي يحدث في الكويت في بداية الخمسينيات، ولهذا فإنه طبقاً لوجهة النظر البريطانية فإن مسألة تطوير الكويت من نواحي إنشائية أو تعليمية أو خدمية ليست ذات أهمية بالنسبة لها بقدر ما للأمور المالية من أهمية، وتعتبر بريطانيا أن أي تطوير للمقدرات المالية في الكويت إنما هو ضد المصالح البريطانية ويلخص المعتمد البريطاني هذه المصالح بمراسلته في هذا الشأن إذ يقول «إنه يجب أن يسمح لشركة البترول بإنتاج النفط وتصديره دون مضايقة وأن تعمل الشركة على مقاومة تعديل شروط الامتياز حتى لا تتعرض إلى خسائر».

(١) READER BULLAR THE MIDDLE EAST POLITICAL AND ECONOMIC SURRY, FIRST PUBLISHED, 1950 PRINTED IN GREAT BRRITAIN, P. 126.

كما أن الكويت تتسلم دخولها من النفط بالعملة الإسترلينية وبالتالي فإن بريطانيا كانت تحاول أن تستفيد من هذه الدخول عن طريق تشجيع الحكومة الكويتية على الاستثمار داخل بريطانيا وكانت ترى أنه لابد من استغلال معاهدة الحماية سنة ١٨٩٩ استغلالاً جيداً وأن «مكانتها كقوة حامية يجب أن تشمل تدخلها في شئون الحكومة والإدارة وأن يكون لها حضور مستمر، وإن كان من الأفضل السيطرة وتوجيه الأمور بما يخدم المصالح البريطانية في المنطقة عامة والكويت خاصة»[١]. وعلى هذا الأساس فإن بريطانيا سعت إلى التدخل وتقديم المشورة للشيخ لتشكيل حكومة توافق عليها أغلبية كويتية لتصبح حكومة شرعية على «ألا تكون هذه الحكومة ضد مصالحنا وألا تكون من وجهة نظر الكويتيين والعرب حكومة عميلة لبريطانيا أو تبدو كأنها تحت السيطرة البريطانية»[٢].

لكن الشيخ كان دائم الرفض لمثل هذه المحاولات وعلى أية حال فإن خبيراً مالياً تابعاً للشيخ كان موجوداً لتنظيم العمل مع مدير المالية هو (الكولونيل كريشتون) وهو عضو سابق في (الخدمة الهندية السياسية) (INDION POLITICAL SERVICE)[٣].

ظل يعمل لأكثر من سنة من أجل إعداد نظام للميزانية، وقد كانت معظم اقتراحاته محل تساؤل من قبل الشيخ الذي كان يخشى أن تكون اقتراحات هذا الخبير تصب في المصلحة البريطانية فضلاً عن خشية الشيخ من مواجهة ضغط من الرأي العام وبعض أفراد الأسرة الحاكمة بعدم قبول أي اقتراح تتقدم به الحكومة البريطانية، وقد اعترف المعتمد البريطاني بهذا الوضع الصعب وأشار إلى «أنه إذا استمر ضغطنا على الشيخ بهذه الطريقة

---

(١) F.O. 104269 XC 156082 189/55 153 CONF.

(٢) I.O.R R/15/5/213 CONF. CAZ. PER. AGENCY KUWAIT TO LTD COLONEL R. HAY P. RES., P. G BAGRAIN 3 RD, AUG 1945.

(٣) نجاة عبدالقادر الجاسم، مرجع سابق، ص١٨٣.

فإنه في النهاية سوف يتنازل عن العرش غضباً من بريطانيا» وسوف يعتبر الرأي العام الكويتي أن تنازله هذا إنما جاء بسبب المحاولات البريطانية للتدخل في شئونه الداخلية وبالتالي «فإنه من الأفضل أن نستمر في تقديم المشورة دون ضغط أو إكراه»(١).

ولهذا فإن بريطانيا ظلت تراقب بحذر ذلك التطور السريع الذي يحدث في الكويت منذ بداية الخمسينيات(٢) ولقد رأت الحكومة البريطانية أن يكون الاتصال مع الحاكم فيما يخص إصلاح الإدارة المالية وغيرها عن طريق قناتين:

الأولى: المشورة المستمرة بين الشيخ وممثل بريطانيا في الخليج.

الثانية: تقديم المشورة لرؤساء الدوائر الحكومية فيما يحتاجون إليه من الخبرة البريطانية (العريقة) وبخاصة في التنظيم.

«وإن تقديم بريطانيا بشكل عام المشورة في أمور كثيرة وهو التعاون الذي ترغب بريطانيا في استمراره على الأقل بين الجانبين»(٣).

ونرى أن بريطانيا وبعد أن يئست من محاولاتها لتعيين المستشارين بدأت تتحول إلى فكرة خلق نوع من المشورة على الأقل إن لم يتيسر تعيين هؤلاء المستشارين.

وفي سنة ١٩٥٣ وأثناء إعداد الميزانية لتلك السنة، تبين أن الدخل وصل إلى ٨٥ مليون جنيه إسترليني، وقد أوضح المعتمد البريطاني في مراسلة له يصف بها السرعة التي يقوم بها الشيخ في تحديث البلاد والصرف على التنمية وارقام الدخل التي تبينها الميزانيات، كل ذلك فسره

---

(١) I.O.R 15/5/213 CONF. CAZPER. AGENCY KUWAIT TO LTD COLONEL R. HAY P., RES., P.G BAHRAIN 3 AUG 1945..

(٢) I.O.R 15/5/213 NO. C/361 CONF POLIT, AGENCY KUWAIT TO THE HON, BLE COLONEL W.R. HAY POLIT RES IN P. GULF BUSHIRE 4TH JUNE, 1946.

(٣) F.O 371 109856 XC 155 915 EA 110215, 2 FEB 1954.

المعتمد البريطاني أنه يسير ضد مصلحة بلاده «وأن الموقف قد يخرج من أيدينا»[١]. ويدعو المعتمد البريطاني إلى وضع نظام دقيق للمالية والتنمية يأخذ بالحسبان أساليب التخطيط والتنظيم، وقد تزامن ذلك مع تشكيل الشيخ للجنة التنفيذية العليا في سنة ١٩٥٤ لمساعدته في شئون الحكم والتي أوصت بإنشاء ديوان للمحاسبة لمتابعة ومراقبة حسابات دوائر الدولة، ويبدو أن تشكيل هذه اللجنة إنما جاء لقطع الطريق على بريطانيا وإحباط محاولاتها لتعيين مستشارين في الكويت[٢].

ومنذ منتصف الخمسينيات بدأت الحكومة نشاطاً تجارياً ملحوظاً إذ ارتفع الدخل بشكل كبير، وقد أوضح المعتمد البريطاني في مراسلة له عن أحوال تلك السنة أن التجارة كانت مزدهرة، وأن الكثير من رجال الأعمال البريطانيين يساهمون في هذا الإنعاش بما يقدمونه من أفكار للكويتيين وكان من بينهم مديرو شركات ذو خبرة عالية في المجال التجاري، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعثة تجارية من نيوزلندا زارت الكويت آنذاك وقد قابلت هذه البعثة عند وصولها الضابط التجاري البريطاني الموجود في الكويت وكذلك الممثل السياسي وبعض التجار الكويتيين وقد قام هذا الضابط بمهام ترتيب برنامج الزيارة واللقاءات مع كبار التجار وبعض مديري الشركات البريطانية في الكويت، ويبدو أن زيارات رجال الأعمال البريطانيين والبعثات التجارية كانت بقصد تقديم الخبرة البريطانية[٣]. وكذلك تسويق بعض البضائع البريطانية والاستفادة من التسهيلات المقدمة لبريطانيا من الحكومة الكويتية بحكم العلاقات السياسية بين الطرفين وتأكيداً لذلك فقد افتتح مكتب

---

(١) F.O. 371 104325 XC 156082 4.3 EA 1103 143 CONG. 1953.

(٢) محمد موافي حسين، تطور الإدارة المالية الحكومية في الكويت، سامي للمطبوعات، إصدار وزارة المالية الكويتية، ١٩٨١، ص٣١.

(٣) F.O. 371 132523 XC 155916 KUWAIT DAIRY NO/10.

استشاري للأغراض التجارية في أكتوبر سنة ١٩٥٧[١] بحضور الممثل السياسي البريطاني الذي ألقى كلمة بهذه المناسبة أشار فيها إلى مستوى التعاون التجاري بين البلدين وأشار في حديثه أيضاً إلى أن المكتب يعمل بالتنسيق مع هيئة التجارة في لندن (BOORF OF TRAID IN LONDON) وكذلك غرف التجارة البريطانية والمؤسسات الصناعية، وبيوت التصدير[٢].

وواضح أن بريطانيا تحاول أن تربط بين قضايا الحصول على المعلومات التجارية أو تسهيل افتتاح مكاتب تجارية في الكويت بهيئات استشارية مثل (هيئة التجارة – غرف التجارة – المؤسسات الصناعية) وهذه تدخل ضمن نطاق مسألة تقديم المشورة البريطانية، ويبدو أن ذلك كان نهاية الجهود التي بذلت قبل الاستقلال حيث لم تحقق بريطانيا رغبتها في تعيين المستشارين وبخاصة المالي، إذ فلا أقل من تقديم المشورة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية من مالية وتجارية وغيرها، وهو الأمر الذي سعت إليه بريطانيا منذ الثلاثينيات حتى مرحلة الاستقلال.

أما بخصوص الاستثمارات فإن ارتفاع الدخل جعل الشيخ يفكر في استغلال جزء من هذه الدخول للاستثمار خارج الكويت، وقد شهدت مسألة الاستثمار هذه أيضاً اتصالات بريطانية كويتية خاصة أن عوائد النفط كانت تدفع للشيخ بالعملة الإسترلينية مما جعل بريطانيا تحرص على أن يعود جزء من هذه الأموال إليها حيث كانت زيادة الدخل في الكويت، محل متابعة من قبل بريطانيا التي ما انفكت تفكر في مصير هذه الدخول التي يفترض أن تستثمر في بريطانيا، لأن عدم حدوث ذلك سيؤثر في منطقة الإسترليني مما سيمهد لتدخلات من بعض الدول الأخرى في شئون إمارة الكويت، ومن

(١) F.O. 126946 XC 155802 ARAB LEAGUE BAYCOT AND KUWAIT M. PATHUINE KUWAIT TO MR, MOVBERL Y 5, SEP, 1957.

(٢) F.O. 371 132572 XC 155915 SPEECH GIVEN BT THE POLIT. AGENT ON THE NEW COMMER, OFFICE KUWAIT OCT, 1958.

أجل تحقيق ذلك فإن مجموعة من كبار المسئولين البريطانيين في وزارة الخزانة قد زارت الكويت من أجل الضغط على الشيخ لافتتاح مكتب استثمار في لندن[١].

لكن الشيخ ربط ذلك بمقترحات وتوصيات تقدم من اثنين على الأقل من أعضاء الوفد على أن يجري الشيخ مشاورات مع ممثل الحاكم في لندن، وقد وافق البريطانيون على شروط الشيخ، وتم توقيع الوثائق الخاصة بالمشروع في ١٩٥٣/٢/٢٣ وأقرت فيما بعد المبالغ المخصصة للاستثمار (حوالي ٢٧ مليون جنيه إسترليني) خصص منها ١٥ مليوناً لحساب الاستثمار بينما بقيت ١٢ مليون جنيه إسترليني تسحب عند الحاجة إليها[٢]. وفي منتصف الخمسينيات أنشأ الشيخ من ناحيته هيئة للاستثمار في لندن لهذا الغرض.

وقد أبرز المعتمد البريطاني هذه المسألة من حيث أن مصلحة الكويت تتطلب استثمار الجزء الأكبر من دخولها في لندن، لكن الوجه الثاني للمسألة هو أن بريطانيا تريد احتكار استثمارات الكويت داخل أراضيها فهي تطلب من الشيخ أن يكون الإنفاق لشراء الضروريات داخل منطقة الإسترليني[٣]. حتى ولو لم يكن من بريطانيا نفسها وحيث إن المتعاقدين البريطانيين كالمهندسين والخبراء هم الأغلبية في سوق التعاقد، وتظهر لنا الوثائق البريطانية تنافساً في مجال الاستثمار بين الشركات البريطانية التي توسع نشاطها في منطقة الشرق الأوسط وخشية بريطانيا من أن هذا الأمر سيؤدي إلى الإضرار بمصالحها «وأنه لابد من بذل الجهود من قبل الشركات البريطانية للحد من هذا النشاط الأمريكي في المنطقة» وقد واجهت

(١) غانم النجار، مرجع سابق، ص٣٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٦.
(٣) نجاة عبدالقادر الجاسم، مرجع سابق، ص١٨٢.

بريطانيا في ذلك نقداً من البنك الدولي حيث حذر رئيس البنك بريطانيا من أنها ستتعرض لنقد قاس من العرب إذا ما حاولت الضغط لحصر كافة استثمارات الدخول البترولية في أراضيها(١).

واعتباراً من سنة ١٩٦٠ فإن الشيخ أنشأ مجلساً يسمى (مجلس الاستثمار واللجنة الاستثمارية) حيث يعمل هذا المجلس تحت إشراف الحكومة وكان الهدف من إنشاء هذا المجلس هو تنظيم النشاط الاستثماري وتطويره فيما بعد.

وهكذا فقد بدأت مقدمات الاستقلال في أوائل الستينيات بالظهور، وأصبحت بريطانيا في موقف صعب خاصة بعد التطورات التي حدثت في تلك الفترة، وتخلي بريطانيا عن بعض أفكارها ومحاولتها تحسين صورتها أمام دول المنطقة وكذلك فإن توسع الحكومة الكويتية في استخدام خبراء من الدول العربية أدى إلى توقف المحاولات البريطانية المحمومة والتي استعرضناها من خلال تلك الاتصالات التي تمت بينها وبين الكويت وقد أسفرت تلك الاتصالات عن الكثير من النتائج التي استخلصناها من هذا البحث، والتي تتضح فيما يلي:

أهم نتائج البحث:

١ – لقد أسهبت الوثائق البريطانية التي اعتمدنا عليها في إعدادنا لهذا البحث بالنسبة لموضوع المستشارين البريطانيين وأهمية وجود إشراف بريطاني على مالية وأمن الكويت، وكان الشيخ يراوغ البريطانيين بالنسبة لمحاولاتهم السيطرة على هذين الفرعين الخطيرين من فروع الإدارة، لأن السيطرة البريطانية على المالية والشرطة سوف تؤدي إلى السيطرة على كافة شئون الدولة، ولم تنجح بريطانيا في هذا المسعى لأن الشيخ فضل الاستعانة بالإخوة العرب وهذا الاستخلاص في اعتقادي من النتائج

(١) F.O. 371 104325 XC 1560824-3 1953 EA 1103 1417 KUWAIT CONF.

الهامة لهذا البحث فقط ظل الشيخ يماطل الإنجليز أكثر من عشرين عاماً بالنسبة لحسم مسألة تعيين المستشارين في وقت كانت الكويت فيه تحت الحماية البريطانية وفق اتفاق سنة ١٨٩٩.

٢ – لم تكن اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالحماية البريطانية للكويت مطبقة تطبيقاً حرفياً، فبالإضافة إلى أن الشيخ كانت له سلطات مطلقة في الأمور الداخلية فقد كان يمارس بعض التصرفات التي توحي بأنه يقيم بعض العلاقات الخارجية أو تبادل العلاقات السياسية دولياً وعربياً، كما أنه كان يمارس بعض العمليات الخاصة بالبترول مع الدول الأخرى في السنوات السابقة للاستقلال، وكان الشيخ أيضاً ومنذ الثلاثينيات يستعين ببعض مجالس الشورى في إدارة دفة الحكم وإصدار القوانين أي أنه عندما نجحت الكويت في إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ كان الأمر متوقعاً فالشيخ حاكم ويستعين ببعض مجالس الشورى ولديه دوائر حكومية تدير أمور الدولة والحكم فالاستقلال لم يأت طفرة بل كان نتيجة لتطورات كبرى بدأت منذ الثلاثينيات.

٣ – إن هذه الاتفاقية أصبحت في مرحلة من المراحل ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للكويت حيث إن بريطانيا استغلت هذه الاتفاقية استغلالاً سيئاً وأصبحت كسيف مسلط تهدد به متى تشاء.

٤ – كشفت لنا هذه الاتصالات عن مختلف الطرق التي استخدمتها بريطانيا في التأثير في الدول التي وقعت معها اتفاقيات الحماية ومنها مسقط مثلاً وكيف أنها طبقت عليها نظام الإشراف المالي وتعيين مستشار فيها وفق الشروط التي وضعتها هي.

٥ – كشفت هذه الاتصالات أيضاً عن تواصل الدول العربية مع بعضها بعضاً، حيث إنها لا ترغب في الإشراف المالي البريطاني على مقدرات هذه الدول التي تدعو من خلال أجهزة الحكم والصحافة إلى نبذ كل أشكال التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية ومحاولات السيطرة على المقدرات

المالية خاصة أن ثروة النفط بدأت بالظهور ولا بد من الاستفادة من هذه الثروة مع إدارتها بأيدي وطنية والنأي بها عن محاولات السيطرة.

٦ – ألقت هذه الاتصالات الضوء على العلاقات الأمريكية البريطانية خاصة في بدايات الظهور الأمريكي قوة منافسة في المنطقة حول مسألة الحصول على امتيازات لاستخراج النفط.

٧ – والبحث في مجمله يلقي الضوء أيضاً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية للكويت في الفترة السابقة للاستقلال.

المراجع

أولاً – الوثائق:

– وثائق بريطانية غير منشورة:

- I.O.R India Office Records 213.
- F.O Foreign Office 371.

– وثائق بريطانية منشورة:

- Per. Gulf Historical Summrise 1928-1953 Kuwait Annual Reports.
- Records of Kuwait Vol. 5 Petrullume affairs 1951.

ثانياً – المراجع العربية:

١ – خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، مكان الطبع غير مبين، ١٩٤٧.

٢ – د. غانم النجار، التطور السياسي في الكويت دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٤.

٣ – محمد موافي حسين تطور الإدارة المالية الحكومية في الكويت، سامي للمطبوعات، إصدار وزارة المالية، الكويت ١٩٨١.

٤ – د. نجاة عبدالقادر الجاسم، العلاقات الكويتية البريطانية – دور النفط

والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٣٧، السنة العاشرة، ١٩٩٠.

ثالثاً – المراجع الأجنبية:

- Reader Bullar, the Middle East Political and Economic Survy, First Pul. 1950 Britain.

د. موسى غضبان الحاتم، دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٢، أستاذ مساعد بقسم الدراسات الاجتماعية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت، الكويت، له عدة أبحاث منشورة في مجلات علمية محكمة، واهتماماته البحثية في مجال تاريخ منطقة الخليج والجزيرة العربية خاصة، والوطن العربي عامة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك في مجال العلاقات الدولية.